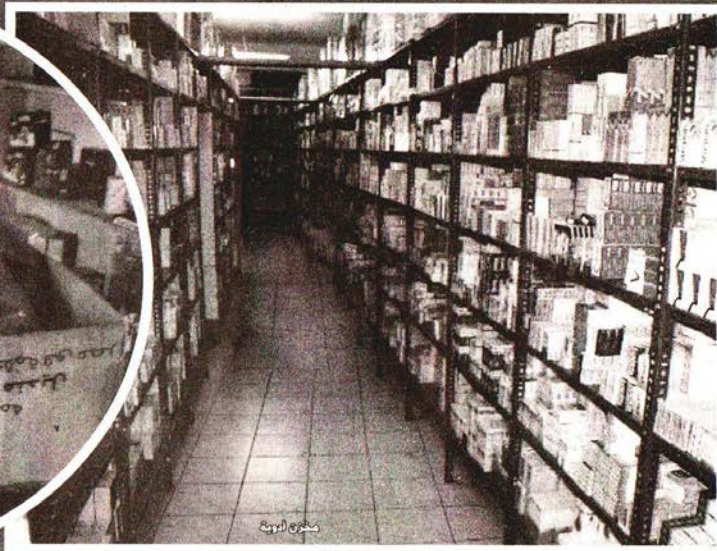
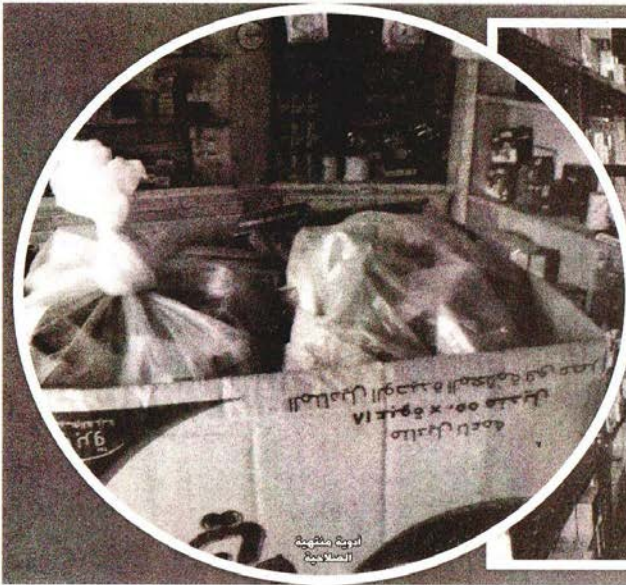


PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Rose El Youssef
DATE:	9-February-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	40,000
TITLE :	Tricycles to Transport them between Villages: Fake Drug Warehouses...a Backdoor for the Trading in Banned and Expired Vaccines
PAGE:	06
ARTICLE TYPE:	Drug –Related News
REPORTER:	Mustafa Arafa

تريسكلات لنقلها بين القرى

مخازن الأدوية «الوهمية».. باب خلفي لتداول الأمصال الفاسدة والمحظورة



مخازن الأدوية يمدن ومراكز بنى سويف، ظاهرة خطيرة انتشرت بشدة داخل الجراجات واليدرومات، تفتقر لجميع عوامل الأمان ويتم استغلالها في تهريب وتداول الأدوية الفاسدة وممنهية الصلاحية والمحظورة بيعها للجمهور من أدوية داخل الجدول أو أدوية التامين الصحي، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا على صحة المواطنين.

أدوية وممنهية الصلاحية

مخزن الأدوية

PRESS CLIPPING SHEET

بنى سويف - مصطفى عرفة

يقول محمد نعيم، موظف: معظم جراجات الأبراج السكنية التي تشا حديثا تحولت إلى مخازن أدوية لا تعرف عنها الصحة شيئا، بل وامتدت الظاهرة إلى مدن ومراكز المحافظة، ناهيك عن أنه يتم تأجير البيرومات والمحلات كمخازن للأدوية مشابهاً لمبالغ مالية كبيرة تشكل خطورة بالغة على صحة المواطنين.

وتابع: تستغل في إعادة تداول وبيع الأدوية منتهية الصلاحية والمهورة والمجهولة المصدر وطرحها في الأسواق والصيديات مرة أخرى، مشيراً إلى أنه يمكن الخطورة أيضاً، علاوة على أن أي شخص يحق له فتح وإدارة مخزن للأدوية في حين أن الطبيعى والمنطقى يتطلب شين مدير مخزن للأدوية أن يكون صيدلانياً.

إدارة الصيدالة: لدينا 12 مستودعا قانونيا.. وغير المرخص مسئولية مباحث التموين

ويشير محمود رمضان، كيميائى إلى أن ضعف الرقابة على مخازن الأدوية من جانب مديرية الصحة، والإدارات التابعة لها، وتقابة المبادلة، ومباحث التموين، أدى إلى انتشار تلك الأدوية الفاسدة في السوق السوداء، مطالبا بتكثيف الرقابة عليها حفاظا على الصحة العامة وسلامة المواطنين.

ويكشف محمد حسن، صيدلي، عن أن هناك ثغرات في القانون الحالى فيما يتعلق بالملكية والإدارة لمخازن الأدوية دون شروط قاسية وبالتالي من لديه مساحة يرغب في إقامة مخزن أدوية عليها يتم الترخيص له، مطالبا مجلس النواب المقبل بأن يسن قانونا يتضمن اشتراطات جديدة بأن لا تقل مساحة المخزن عن 500 متر وارتفاع الطابق 10 أمتار، شريطة أن يضم غرفة تبريد للحفاظ على صلاحية

الأدوية، أما فيما يتعلق بالصيدلى فلا يشترط وجود صيدلى للإدارة والتعامل مع الأدوية، فى حين أنه من الضرورى أن يكون مدير المخزن والمسئول عنه صيدلانياً.

وأكدت نعمة عبدالعزيز، ربة منزل، أن مخازن الأدوية فى القرى موجودة، قائلة: «الكل عارف مكانها وعاملين مطشئين وتوفر أدوية ممتوشة ومنتهية الصلاحية، وعادى إلك تشوف ترسل بيع عمل أدوية ومستحضرات تجميل ويتجول بين القرى لبيع الأدوية بشن يخن للأهالى البسطاء، منوهة إلى أنه يقوم البعض بفرش وبيع الأدوية فى الأسواق وتلقى رواجاً كبيراً نظراً لدنو أسعارها.

من جانبها أكد د.م.م. حاصل على بكالوريوس علوم قسم كيمياء، أنه يقوم ببيع الأدوية بالقرى والعرب من خلال التريسكلات،

غياب الرقابة على تلك الكيانات من جانب مديرية الصحة يعغش تجارة الرصيف والأسواق

مؤكداً أنه يفهم جيداً فى الأدوية ويعى فترة الصلاحية، ويحصل على الأدوية من الصيدليات والمخازن المرخصة عن طريق أهل الخير باعتبارها صدقة جارية، وأغلبها مساحيق تجميل، ومطهرات، وسرنجات، وشاش، وقطن، أما الأدوية الحيوية فلا علاقة لنا بها إطلاقاً.

ويقول أحد الصيادلة إننى أفتاجاً يومياً بمندوبين لمخازن مختلفة جديدة وغير مرخصة، يرفضون تحديد الأماكن التابعين لها، منها إلى أن بعضهم يتخذ صيدلية مفلسة أو شقة سكنية أو جراج عمارة، والكثير منهم يعمل فى الباطل بإحدى الصيدليات فى فترة الاعفاء الضريبى، ويقول لى: «هتضربك طلبيات وأول حاجة يعرض توفير اصناف غير موجودة أو ناقصة بخصوصيات كبيرة»، سحماً وزارة الصحة وتقابة الصيدالة

المسئولة عن استفعال هذه الظاهرة. الصيدلى أسامة الجندي، أمين عام نقابة الصيادلة ببنى سويف سابقاً، أكد أن المخازن باب خفى لدخول الأدوية التى يعذر التعامل فيها سواء أكانت من أصناف الجدول أو خارجة، وسواء أكان من مناهة الأصلية لشركات الأدوية المعتمدة أو غيرها مجهولة المصدر أو الأدوية المحظور تداولها فى الصيدليات لكونها أدوية مستشقات أو عينات مجانية من شركات الأدوية.

وتابع: أعنى بذلك المخازن غير المرخصة، أما المرخص منها فهي تخضع لقانون الصيدالة رقم 127 لسنة 55 ولانته التنفيذية والقرارات الوزارية المكملة والتي تشترط مواصفات قياسية للمخزن، من حيث المساحة والتهوية وعوامل التأمين الكافية، والأهم وجود الصيدلى المسئول

مساحيق التجميل.. والمطهرات تلقى رواجاً كبيراً لانخفاض أسعارها

فنياً عن هذه المنشأة، مشدداً على أن جموع الصيادلة يطالبون بإحكام الرقابة على جميع مخازن الأدوية وغلق غير المرخص منها باعتبارها كيانات تسيء للصحة وتضر بالمواطن وباب خفى للتهرب الضريبى.

من جانبه يقول الدكتور عبد الرحمن محمد، عضو لجنة التراخيص بالإدارة الصحية، إن بنى سويف بها 12 مخزناً مرخصة منها فى مدينة بنى سويف، وواحد لكل من الواسطى، والفشن، وهذه تخضع للرقابة الدورية المكثفة، وخلال الفترة السابقة حررنا محضراً ضد واحد من أكبر مخازن المحافظة، واستصدرنا له قراراً باللق من محافظ الأقليم، منها إلى أن المخازن الوهمية أو غير المرخصة فلا علاقة لنا بها، وفى حالة ورود أى شكوى من المواطنين أو الصيادلة يتم إخطار مباحث التموين المختصة.